النشرة اليومية

٧ ديسمبر, ٢٠٢٥

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو السعودية في 2025 إلى 3.8٪

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية في 2025 إلى 3.8٪، ارتفاعًا من تقديره السابق البالغ 3.2٪. يعكس هذا التعديل التصاعدي استمرار نمو القطاع غير النفطي، الذي أشار التقرير إلى أنه نما بنسبة 4.8٪ في النصف الأول من 2025، إلى جانب تعافي النشاط النفطي الذي نما بنسبة 1.7٪ في النصف الأول من 2025 بعد إنهاء تخفيضات الإنتاج الطوعية في إطار أوبك+. علاوة على ذلك، أبرز التقرير أن تراجع أسعار النفط قد وسع العجز المالي ودفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 32٪؛ ومع ذلك، لا تزال المملكة تستفيد من انخفاض الدين العام بشكل عام. وعلى الرغم من توقعات النمو الأقوى، يظل الوضع المالي صعبًا بسبب انخفاض أسعار النفط التي ساهمت في اتساع العجز. تستخدم الحكومة مستويات الدين المنخفضة نسبيًا لتمويل متطلبات الاستثمار، مع إصدارات حديثة رفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 32٪ في 2025.

نلاحظ أن توقع البنك الدولي لا يزال أقل من تقدير الحكومة الأولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2025 البالغ 4.4٪. وفقًا للتقديرات الأولية للحكومة لعام 2025، من المتوقع أن تصل الإيرادات غير النفطية إلى 501 مليار ريال سعودي، مما يعكس نموًا مستمرًا يزيد من دورها في تمويل النفقات. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ترتفع حصة الإيرادات غير النفطية في تغطية إجمالي الإنفاق المدرج في الميزانية من 17٪ في 2015 إلى حوالي 37٪ بحلول نهاية 2025 . كما يُتوقع أن يتحسن نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي لتصل إلى 14٪ بحلول 2025 مقارنة بـ 9٪ في 2015 .

يتماشى التقييم الإيجابي للسعودية في تحديث البنك الدولي للاقتصاد الخليجي مع تحسن أوسع على مستوى المنطقة. يشهد نمو دول مجلس التعاون الخليجي تعزيزًا مع تقدم الدول الأعضاء في الإصلاحات الهيكلية وتسريع التحول الرقمي. من المتوقع أن تحقق الإمارات نموًا بنسبة 4.8٪ في 2025، تليها السعودية بنسبة 3.8%، والبحرين بنسبة 3.5٪، وعمان بنسبة 3.1٪، وقطر بنسبة 2.8٪، والكويت بنسبة 2.7٪.

يسلط التقرير الضوء على التحول الرقمي باعتباره محركا رئيسيًا للتنويع. مع تغطية شبكة الجيل الخامس (G5) لأكثر من 90٪ واستثمارات كبيرة في مراكز البيانات والحوسبة عالية الأداء، يبرز مجلس التعاون الخليجي كقائد رقمي. تم تحديد السعودية والإمارات كقادة إقليميين وعالميين في جاهزية الذكاء الاصطناعي، مدعومين بالتزام حكومي قوي ونظم بيئية ناشئة حيوية للشركات الناشئة. للحفاظ على الزخم الاقتصادي، أوصى البنك الدولي بمواصلة التقدم في استراتيجيات الرؤية الوطنية، وإدارة مالية منضبطة، ومبادرات مستهدفة مثل اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة للذكاء الاصطناعي، وتطوير نظام الابتكار، وإعادة تأهيل القوى العاملة، وتعزيز التعاون الإقليمي لدعم سوق رقمي موحد.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية

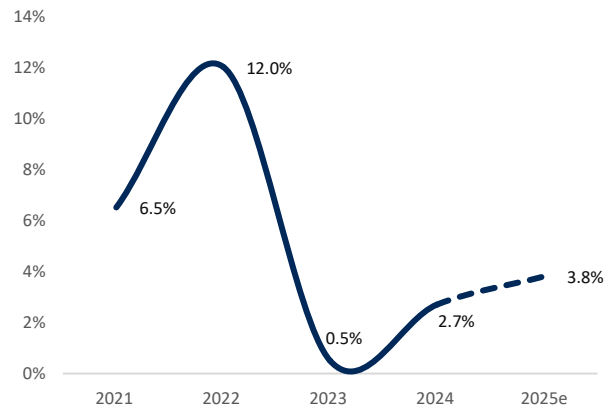

المصدر: وزارة المالية، البنك الدولي، أبحاث العربي المالي

الإيرادات النفطية وغير النفطية (مليار ريال سعودي)

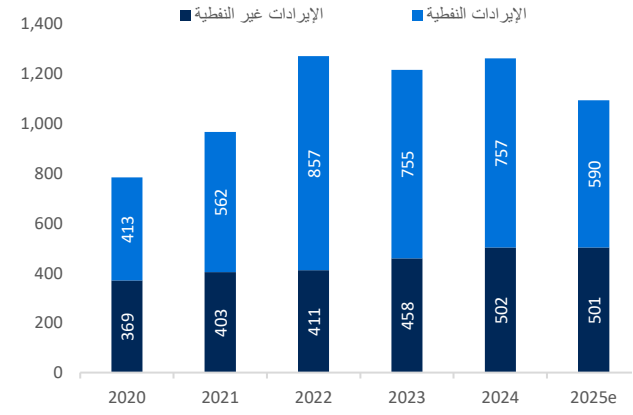

المصدر: وزارة المالية، أبحاث العربي المالي

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض مع لموماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعى أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.